مصر: إلغاء الإدانات ووضع حد للمحاكمات الجماعية الجائرة أمام المحاكم العسكرية

يجب على السلطات المصرية أن تلغي فورًا إدانات 159 شخصاً حُكم عليهم من قبل محكمة شرق القاهرة العسكرية في القضية رقم 1 لسنة 2021، وأن تضع حداً لممارسة محاكمة المدنيين جماعياً أمام المحاكم العسكرية كوسيلة لقمع المعارضة الحقيقية أو المزعومة، وفقاً لما صرحت به اليوم اللجنة الدولية للحقوقيين.

وقال سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين:
"تُشكل المحاكمات الجماعية في المحاكم العسكرية المصرية تشويهاً صارخاً للعدالة، حيث يتم تأمين الإدانات من خلال انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان. هذه المحاكمات ليست سوى أداة قمع تهدف إلى إسكات المعارضة وترسيخ السلطة من خلال زرع الخوف."

وفي تقرير جديد، تحلل اللجنة الدولية للحقوقيين نتائج مراقبة المحاكمة التي أجرتها المفوضية المصرية للحقوق والحريات بشأن الإجراءات الجنائية في القضية رقم 1 لسنة 2021 – وهي محاكمة أمام محكمة شرق القاهرة العسكرية حيث قامت السلطات المصرية بمحاكمة 184 شخصاً بتهم متطابقة، دون تقديم أي دليل فردي يثبت إدانة كل منهم. وفي أغسطس 2022، تمت إدانة 159 متهماً ببعض أو كل التهم الموجهة إليهم. وفي 26 ديسمبر 2022، حكمت محكمة شرق القاهرة العسكرية على خمسة متهمين بالإعدام شنقاً، فيما تلقى 154 آخرون أحكاماً بالسجن تتراوح بين سنة واحدة والسجن مدى الحياة. ومن أصل 184 متهماً، 22 منهم تمّت تبرئتهم أو توفوا أثناء سير المحاكمة. ولم تتمكن اللجنة الدولية للحقوقيين والمفوضية المصرية للحقوق والحريات من التأكد من الحكم الصادر بحق ثلاثة متهمين.

يكشف التقرير عن نمط ممنهج من انتهاكات حقوق المتهمين، بما في ذلك: الحق في الحياة، والحرية، والحماية من الاختفاء القسري، والحماية من التعذيب، والحق في محاكمة عادلة.

وجدت اللجنة الدولية للحقوقيين أن السلطات المصرية احتجزت العديد من المتهمين تعسفياً لسنوات قبل المحاكمة، وأخضعتهم للاختفاء القسري، وأجبرتهم على تقديم اعترافات تحت التعذيب. وخلال المحاكمة الجماعية، حرمت السلطات محامي الدفاع من الوصول إلى ملفات القضايا، ومنعتهم من استدعاء الشهود، وعطّلت قدرتهم على تمثيل موكليهم بفعالية.

وبشكل عام، يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، لا سيما في القضايا التي تتعلق بعقوبة الإعدام. وفي مصر، تعمل المحاكم العسكرية تحت سيطرة السلطة التنفيذية، حيث يتم تعيين القضاة من قبل وزير الدفاع، كما أن تنفيذ أحكامهم يتطلب موافقة الحاكم العسكري، مما يقوض استقلاليتها وحيادها.

تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المصرية بالآتي:

- إلغاء الإدانات والأحكام والإفراج عن جميع الأفراد المدانين والمحتجزين حالياً في القضية رقم 1 لسنة 2021؛
- ضمان المساءلة عن جرائم التعذيب والاختفاء القسري والانتهاكات الجسيمة الأخرى لحقوق الإنسان المرتكبة ضد جميع المتهمين؛
- إنهاء استخدام المحاكم العسكرية لمحاكمة المدنيين وضمان حق جميع المتهمين في محاكمة عادلة أمام محاكم مستقلة ومحايدة؛
- فرض وقف فوري لتنفيذ أحكام الإعدام، بهدف إلغاء عقوبة الإعدام كليّاً.

تحميل

بإمكانكم تحميل التقرير الكامل حول مراقبة المحاكمة باللغتين الإنجليزية والعربية.

للتواصل

سعيد بن عربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ الهاتف: +41 22 979 3800، البريد الإلكتروني: said.benarbia(a)icj.org.

نور الحاج، مسؤولة التواصل والمناصرة، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين؛ البريد الإلكتروني: nour.alhajj(a)icj.org.